الاستيطانية . وأمت بلدية نابلس وفود عديدة من مختلف المواطنين والهيئات الشعبية والنقابات . وأرسل الكثيرون برقيات الاستنكار والاحتجاج الى سلطات الحكم العسكري والمسؤولين الاسرائيليين . وفي قاعة بلدية نابلس ، اعتصم العديد من الشباب العربي واليهودي المناهضين للاحتلال ومن اعضاء الاتحاد الثوري وأنصار راكاح وطلبوا الاجتماع بأعضاء المجلس البلدي ، فتحدث اليهم رئيس البلدية .

وكان الحاج معزوز المصري على اتصال مستمر في هذه الاثناء بسلطات الحكم العسكري محاولا حثها على ترحيل المستوطنين الذين بلغ عددهم حوالي ١٣٥ شخصا ، بالاضافة الى ما يزيد على ألف مؤيد لهم استمروا في التواجد على المنطقة . وقالت صحيفة الشعب معقبة على انباء المحاولة الاستيطانية هذه: «ان المستوطنين يستغلون الوضع السياسي في اسرائيل لصالحهم . فحكومة اسرائيل توافق مبدئيا على الاستيطان في المناطق المحتلة ولكنها تصر على أن يكون ذلك بموافقتها المسبقة ، بالاضافة الى ان قسما من الشخصيات السياسية في حزب العمل يؤيد الاستيطان في كل مكان » . (الشعب ٧٤/٧/٢٩) .

أرقام عن المعتقلين في سجون اسرائيل

نشرت صحيفة الشعب أجزاء من المناقشة التي قدمها توفيق زياد في الكنيست ، حول تقرير وزير الشرطة الاسرائيلي عن الوضع في السجون . ومما جاء في هذه المناقشة ، ان عدد السجون والسجناء في اسرائيل والمناطق المحتلة هو عدد عال بالنسبة لعدد السكان . وحسب تقرير مصلحة السجون السنوي ١٩٧٤ ، يقبع في سجون اسرائيل ٢١٠٦ سجناء منهم ٦٤١ عربيا ، أي ٣١ ٪ من مجموع عدد السجناء . ومن أهالي المناطق المحتلة بلغ عدد السجناء ٢٤١٦ يقبعون في ١١ سجنا في نابلس ورام الله والخليل . وبين هؤلاء ١٨٥٢ معتقلا صدرت بحقهم أحكام و٥٥٨ موقوفا ومعتقلا اداريا . واذ أضيف الى هذا العدد من زج بهم في السجون منذ أول السنة ، واكثر من ١٥٠ من معتقلي الجبهة الوطنية الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة يصل العدد الى ٣٠٠ معتقل . وبالاضافة الى السجون التي بنيت في السنوات الاخيرة تنوي الشرطة بناء سجون جديدة وأجنحة جديدة .

وتطرق زياد الى ما يلقاه السجناء في السجون الاسرائيلية من تعذيب ووضع وسجن انفرادي واذلال ، واخفاء اماكن وجود السجناء عن أقاربهم ومحاميهم ، واعتداء السجناء العنصريين اليهود عليهم، دون ان تتخذ الشرطة أية اجراءات. يضاف الى ذلك تكليف السجناء المحكومين على جرائم اقترفوها ليكونوا سجانين على العرب من المناطق المحتلة .

وقال زياد: « ان هذا قليل من كثير يميز السجون الاسرائيلية ، ويستصرخ كل ذي ضمير قائلا : السجون في المناطق المحتلة تعج بالسجناء وبما لا يعد ولا يحصى من أخبار تعذيب السجناء » . واضاف : « انني لا اعرف اسماء جميع من لاقوا حتفهم اثناء التحقيق ولكني اذكر اسم فريد شطوش وأنور الشخشير واياد حبش . ولا أعرف أسماء جميع من اصبحوا ذوي عاهة جسمانية او نفسانية ، ولكنني اتذكر اسم عبد المطلب ابو رميلة وبدر دهنا . اما القائمة الكاملة فلا ريب في ان سيادة وزير الشرطة ووزير الدفاع يعرفانها » .

وذكر توفيق زياد ما تسلكه الشرطة من اساليب تعتبر استخفافا وازدراء بالسجناء ، فترغمهم على بناء سجونهم بأيديهم وعلى العمل لاجل المجهود الحربي ، كصنع شبكات تمويه ، مخالفة بذلك كل القيم الانسانية والعرف الدولي . واستشهد بمقال نشره دانيد ليفائي احد كبار المحاضرين في كلية القانون والخبير في القضاء الجنائي في مجلة هبراقليط والمحامي في مجلة غرفة المحامين ، وفيه يؤكد ان اساليب الشرطة غير انسانية وان اساليب التحقيق البوليسي في جميع مراحلها حتى مثول المتهم أمام المحكمة هي اشبه بتعذيب محاكم التفتيش . ونقول ليفائي ايضا : « ان المتهمين يجابهون محققي الشرطة وحدهم ، ولا توجد أية هيئة عليا تراقب طرق التحقيق ، والمحققون أنفسهم هم المعنيون بالمحافظة على قواعد اللعبة ، وان الشرطة تجري تحقيقاتها في غرف مغلقة في وجه الجمهور والصحافة والاقارب ، وحتى المحامي لا يجد سبيلا الى الاماكن التي يجري فيها التحقيق » . (الشعب ٧٤/٧/٢٤).

عيسى الشعيبي